دراسة سوسيولوجية لبعض مفاهيم الظاهرة السياسية

إعداد
د.نوري إبراهيم الوافي
/أستاذ مشارك
Email:nnn.alwafi@yahoo.com

المستخلص:

يتناول هذا البحث دراسة سوسيولوجية لمفاهيم الظاهرة السياسية التي شغلت تفكير الكثير من الفلاسفة والعلماء على مرّ العصور وحظيت باهتمامهم، وعلى الرغم من أنّها كانت بدايات بسيطة تركز على التفسيرات الفلسفية فإنّها مع بداية القرن العشرين بدأت بالتبلور البطيء، حيث شغل مفهوم الظاهرة السياسية عدداً كبيراً من الباحثين في مختلف فروع العلوم الاجتماعية والسلوكية لصلته الوثيقة بتلك العلوم وارتباطه بفروع المعرفة العلميّة الّتي تهتم بدراسة الكائن البشري.

لاشكّ أنّ الظاهرة السّياسيّة بشكل عام تقوم على أسس وقواعد إن تمّ تجاهلها فتصبح تعقيداً يُنتج مشاكل سياسيّة كبيرة لا يمكن الخروج منها إلا بالعودة إلى تلك القواعد وفهمها، ومن أهم الأسس التي من الخطأ تجاهلها هي الصلة الوثيقة بين الحكومة والبيئة الاجتماعية الّتي نشأت فيها، فالحكومة وليدة المجتمع التي نشأت فيها وتقوده في نفس الوقت، وهذه العلاقة إن لم يتم فهمها والتعامل معها من قبل الحكومات، فقد يحدث الفناء لها. لذا هدفت هذه الدراسة الى عرض وتحليل جملة من المفاهيم المتصلة بالظّاهرة السّياسيّة من المنظور الاجتماعي والسّياسي، وارتباط هذه المفاهيم مع بعضها البعض، وقد شمل البحث نقاط عدّة هي: 1-السلطة 2-المعرفة 3- القوة 4-السيطرة 5-الحرية 6-الاستبداد والفوضى 7-الديمقراطية والسلطة والتسلط 8-الصراع.

جمعت البيانات من خلال مراجعة الأدبيّات والدّراسات السّابقة حول الموضوع، وتمّ توظيفها وتحليلها في البحث بغية الوصول إلى فهم اجتماعي سياسي لمفاهيم الظاهرة السياسية، وتأتي الخاتمة لتؤكّد على أنّ السّلطة قوّة نظاميّة وضرورية لتوجيه سلوك الأفراد وتحقيق الأهداف العامة، وتسهم المعرفة في خلق وعي وأنماط جديدة تكون أكثر ديمقراطيّة وعدلاً ،والتسلط يقوم على مبد احتكار القوة وينتج عنه علاقات ظالمة تؤدي إلى الصّراع والفوضى، وتؤكّد الدّراسة على أنّ العوامل الاجتماعية والنّفسيّة من أهم عوامل الصّراع بين الأفراد أو المجتمعات.

وخرج البحث بتوصية مفادها ضرورة فهم علاقة وارتباط البناء الاجتماعي ومكوناته بأداة الحكم والسلطة وترسيخ الديمقراطية والحرية لبناء مجتمع يسوده العدل والاستقرار.

تمهيد

الظاهرة السياسية قديمة منذ الأزل، نشأت بنشوء الإنسان على الأرض ولكن ملاحظتها واكتشافها بدا فيما بعد، منذ تبلور الجماعة الإنسانية سواء أكانت في الأسرة والعشيرة وجدت الظّاهرة السياسية في الأسرة والعشيرة هما البذرة الأولى للجماعة الإنسانية أساس الظاهرة السياسية، إذن الظاهرة السّياسية قديمة ولكن الحداثة في ملاحظتها واكتشافها سواها من الظواهر وبالتالي محاولة التفكير فيها وإخضاعها للبحث والتحليل بصفه مستقلة .

اتصف التفكير السياسي في بداياته الأولي، بالظواهر الطبيعية والأساطير (تصورات فلسفية) ، إلى أن جاء المفكرون اليونانيون وأبرزهم أرسطو لوضع قواعد علمية في القياس والاستقراء الواقعي، وعلي الرغم مما قدمه أرسطو من آثار علمية في الفكر السياسي، فإنّ آثاره لم تقفز بالفكر السياسي على مستوى متطور وبقيت أفكاره تتصف بالجمود حتى القرن السادس عشر بعد الميلاد حيث هبت رياح التغير التي ولدت على أثر عصر النهضة الأوروبية بخاصة بعد مساهمات (ميكافيلي) ،الذي فصل السياسية عن الأخلاق، وبذلك اختلف مع أرسطو في منهجه الفلسفي، وقد اتسمت الظاهرة السياسية في الفترة ما بعد (ميكيافيلي) وحتى بداية القرن العشرين بالتبلور البطيء و الهادي، كذلك السلطة قد اتخذت لدى أعضاء الجماعات البدائية شكلاً ونسقاً أقلّ وضوحاً عما هي عليه في المراحل اللاحقة، لعدم وجود التنظيم الاجتماعي فيها، وعدم وصوله إلى مرحلة تفرض علي الأفراد التزامات وأدوار ووظائف محددة في إطار العلاقات الاجتماعية التي تربط بعضهم مع بعض ، إلا إنّ الإنسان تمكّن بوعيه أن يصل إلى مرحلة السلطة بعد أن وجد فيها سلامة حياته وأمنه واستقراره فبدأ يدافع عنها ويحترمها ويخضع لإرادتها في ظل شروط حددها لنفسه ، واتفق مع غيره ضماناً لحريته وحريته الآخرين

لاشكّ أنّ الظاهرة السياسية بشكل عام تقوم على أسس وقواعد إن تمّ تجاهلها فتصبح تعقيداً يُنتج مشاكل سياسية كبيرة لا يمكن الخروج منها إلا بالعودة إلى تلك القواعد وفهمها ومن أهم الأسس التي من الخطأ تجاهلها هي الصلة الوثيقة بين الحكومة والبيئة الاجتماعية التي نشأت فيها، فالحكومة وليدة المجتمع التي نشأت فيه وتقوده في نفس الوقت وهذه العلاقة إن لم يتم فهمها والتعامل معها من قبل الحكومات، فقد يؤدي ذلك إلى فنائها. كما أكّد علماء الاجتماع أنّ الدولة التي لا تمتلك الوسائل لمسايرة التغيرات الاجتماعية لا تستطيع أن تحتفظ ببقائها، ولهذا حينما فقدت الدول والحكومات الدكتاتورية فهم هذه العلاقة واستيعابها والتعامل معها بطريقة صحيحة، ظهرت لدينا دول تقوم على العاطفة والخطاب الثوري والسلطان الفارغ الذي يقود الشعور نحو جابيتها من خلال مشاعرها.

لقد شغل مفهوم الظاهرة السياسية عدداً كبيراً من الباحثين في مختلف فروع العلوم الاجتماعية والسلوكية لصلته الوثيقة بتلك العلوم وارتباطه بفروع المعرفة العلمية التي تهتم بدراسة الكائن البشري من مختلف نشاطاته الحياتية، والاجتماعية، والسياسية والاقتصادية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1- فحص وتحليل بعض المفاهيم المتصلة بالظاهرة السياسية

2- ومعرفة مدي علاقة كل منها بالأخر وذلك من خلال الإشارة إلى: السلطة، والمعرفة، والقوة، وقوه التأثير، والسيطرة، والحرية ،والاستبداد والفوضى، والديمقراطية، والتسلط، والصراع.

أهمية الدراسة ومبرراتها:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في كونها تركز على بعض المفاهيم الرئيسة في علم الاجتماع السياسي التي على دارس علم الاجتماع أن يكون على دراية بها. وفي الوقت نفسه حاجة طلاب علم الاجتماع لمعرفة هذه المفاهيم وربطها ببعض النظريات والدراسات ذات العلاقة.

1 – السلطة

تُعدّ السلطة أهم مرتكزات الظاهرة السياسية، وقد ثار الجدل والخلاف بين التخصصات العلمية في تجديد دقة مفهوم السلطة ، ونظر كل تخصص من جانبه إلى زاوية معينة يختص بها هذا العلم أو ذلك ،وثارت حوله التعريفات المتعددة التي تأثرت بطبيعة التخصصات ذاتها ، فلعلم السياسية والقانون والاجتماع والنفس باعتبارها فروع لتخصصات مختلفة نظرت إلي مفهوم السلطة من زوايا متعددة ، ولذلك تأثر مفهوم السلطة ذاته بمحتوى مفاهيم تلك العلوم ، وتؤثّر تبعاً لها عدد من المتخصصين فيها ،لا شك أنّ مفهوم السلطة بوجه العام يوجد خارج وعي الفرد وشعوره ولا يتحقق إلا بوجوده مع الآخر أيّاً كان هذا الآخر فرداً أم جماعة ، ويتأثر هذا المفهوم بمكونات العلاقة التي تربطه مع الآخر وبأحقية شرعيتها معه في إطار الأهداف المعلنة التي شملتها تلك العلاقة ، وتسعي لتحقيقها بحيث تصبح علاقة السلطة مع الآخر هدفا في حد ذاتها ، وتكون عناصر القوة في صالح الطرفين ومصلحتهما فالسلطة تصبح في المجتمع قوة نظامية وتشرعيه مرتبطة بنسق المكانة الاجتماعية وموافق عليها جميع أعضاء المجتمع لما لها من أهمية في توجيه سلوك الأفراد لإنجاز الأهداف العامة..

السلطة هي القوة الطبيعية أو الحق الشرعي في التصرف، وإصدار الأوامر في مجتمع معين، ويرتبط هذا الشكل من القوة بمركز اجتماعي أو إداري، يقبله أعضاء المجتمع بوصفه شرعياً، ومن ثم يخضعون لتوجيهاته وأوامره وقراراته (بدوى،1986،ص31).

كما يمكن الإشارة إلى أنّ السلطة تتولد مع الفرد حين دخوله الجماعة وتكوين علاقات اجتماعية، فهي علاقة بين شخصين أو أكثر يكون وجوده مع وجود الجماعة نفسها يخضع إفرادها لكل النظم معايير المرتبطة بها.(المزغي،1989،ص89)

يُفهم من هذا أنّ السلطة بمعناها العام تعني العلاقة بين الطرفين وقدرة أحدهما في التأثير على الآخر وإخضاعه له بتأثير تلك القوة التي يمتلكها من أجل تنظيم الحياة الاجتماعية وتوجيهها ، وهذه القوة مشروعة ومتعرف بها من قبل الخاضعين لها ، كما يُفهم أنّ السلطة ظاهرة طبيعية لا تخلو منها أيجماعة أو مجتمع مهما كان شكله أو نوعه سواء أكان بدائياً أم متطوراً ، كبيراً أم صغيراً مادامت هناك علاقات اجتماعية تربط أعضاء المجتمع بعضهم مع بعض ، فالعلاقات الاجتماعية هي التي تفرز السلطة، التي تتمثل في القدرة علي إمكانية التأثير في الآخرين من أعضاء المجتمع ، وفي توجيه سلوكهم أو اتخاذ القرارات لبلوغ الأهداف التي يسعون إليها .

يُفهم أيضا أنّ السلطة تستمد قوة تأثيرها في الآخرين من الجماعة نفسها وليس من الفرد، ما أكّد عليه "دوركهايم" عندما أشار إلىأنّ السلطة ليست صفة شخصية، بل هي صفة اجتماعية يقوم بها الفرد من وحى الدور الممنوح له من قبل المجتمع .(خضر،1997)

كذلك أكّد علي هذا كل من ليون " و" جورج سيل " عندما أشار إلى أنّ السلطة السياسية في المجتمع تستمد من الواقع الاجتماعي للأفراد وليس السلطة الفردية التي يمنحها المجتمع للفرد ، ،فالقانون هو السيد وليس الفرد. (وليان،1983) .

فالسلطة بهذا المعنى تعني قوة التأثير التي تدفع الأفراد لاحترامها والخضوع لتوجيهاتها بإرادة حرة مما يكسبها شرعية القبول بها ويجعل منها أداة فاعلة ومؤثّرة في الآخرين وليس مجرد فكرة أو مركز .

هذه السلطة تكون حاضرة في شعور الشخص وفي وعيه، وهو يعمل على تحقيق حاجته منها في إطار علاقاته مع الآخرين ضمن وحدة التنظيم الاجتماعي الذي يخضع له ويعيش فيه بدءاً من حياته في الأسرة وفي الجماعات التي ينتمي إليها أياً كان شكلها اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو تربوية.

وبالتأكيد فإنّ مفهوم السلطة يتضمن وجود إرادة واعية سواء أكانت فردية أم جماعية تفرض على إرادة أخرى واعية عملاً ما أو تمنعه عنه، وتتمتع تلك الإرادة بقوة تأثيرية تصدر التعليمات والتوجيهات قد تكون في شكل قوانين مكتوبة أو متعارف عليها، وتكتسب تلك الإرادة قوتها من الحق الشرعي أو الطبيعي أو القانوني، الذي تستمده من العلاقة مع الآخر بوصفها شرعية لهم مقابل استجابة ذلك الآخر للتعليمات والأوامر الصادرة إليه باعتبار السلطة حقاً متفقاً عليه بين الطرفين .

ويرى " ميتشل " أنّ مشروعية ممارسة السلطة تتمحور كما يؤكّد " فيبر " حول ثلاثة مستويات تتمثل في السلطة العقلية ،والسلطة الكارزمية، فالسلطة التقليدية كما يري " كانت " موجود وتُمارس بطريقة شرعية ومتفق عليها؛ لذا فإنّ ممارستها تتم من خلال تقادمها، وهذا يعطي القائمين على أمرها الحق بممارستها ضمن شرعيتها التاريخية التي تتطلب الاستمرار فيها ،أما بالنسبة لمشروعية ممارسة السلطة العقلية فيتوجب ممارستها ضمن نظم السلطة القانونية وإحكامها التي تتيح لكل واحد شرعية ممارسة حقوقه وواجباته ضمن الدور الذي يقوم به ويشغله في المجتمع، وفيما يتعلق بالسلطة الكاريزمية فتتوقف علي قدرة الفرد وصلاحيته للدور الذي يحتله وتتميّز به شخصية من وجهة نظر الآخرين.(متشيل،1981)

فالسلطة قوة نظامية وتشرعيه في مجتمع معين، مرتبطة بنسق المكانة الاجتماعية، وموافق عليها من جميع أعضاء المجتمع، وأهميتها توجيه سلوك الأفراد بصورة محددة لإنجاز الأهداف العامة للمجتمع.

2– المعرفة

إنّ التحول في السلطة لا يعني مجرد انتقالها من طرف إلى آخر أقوى ليمارس هيمنته وتسلطه على المجتمع، بل يعني تغير طبيعتها بصفتها نتيجة طبيعية ولازمة لظهور عامل حيوي في تكوين السلطة، هذا العامل هو المعرفة.

ولقد كانت السلطة ولازالت محوراً لاختلافات وصراعات متعددة الأشكال والوسائل قادتها القلة وتركت الكثرة دائما وقوداً لها ولعلّ إطلالة سريعة على التاريخ الإنساني تجعلنا نرى أنّ القوة المطلقة أو العنف قد خلقت صراعاً طويل المدى حول من يحق له أن يتسلط، وهو حق مستمد من القوة نفسها .

ماذا ستفعل المعرفة وهل سيكون خلقها وإبداعها وانتشارها دافعاً لخلق أنماط جديدة من السلطة أوسع من حيث الممارسة وأكثر ديمقراطية وعدلاً وأقل سعفاً وسيطرة واحتكاراً ؟ للإجابة عن هذا السؤال نجد أنّ السلطة رغم أهميتها في الحياة البشرية ظلت حتى أمد قريب أقل جوانب حياتنا حظاً من الفهم حيث تخشى الكثرة

طرق أبوابها أو محاولة سبر أغوارها و فك طلاسمها، رغم أنها من أكثر الأمور أهمية وحيوية في حياة الإنسان، بل هي تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في كل تفاصيل الحياة بدءاً بعلاقتنا الزوجية وانتهاء بالوظائف التي تشغلها والآمال التي تسعى لتحقيقها مما يجعلها أكثر أهمية من أن يتجاهلها الإنسان أو يهرب منها أو يقع نفسه بالحياة بمعزل منها .

والمعرفة بقدر ما تمنحه للمالكين لزمامها والممسكين بقيادتها من عوامل التقدم والقوة فإنها تدفعهم للسيطرة والهيمنة على من لا يملكونها أو الذين حرموا منها وهذا ما يقودنا إلى خاصية أخرى للمعرفة نختلف فيها جذرياً عن العنف وعن رأس المال، ونعني بها أنّ المعرفة يمكن للفقراء والضعفاء إكسابها وإبداعها وتشكيلها بإرادتهم وحرصهم الذاتي فيصبحوا بها أقوياء وهو ما يجعلها تشكل تهديداً مستمراً للأقوياء حتى وهم يستخدمونها ضد الضعفاء، هذا سيكون المحور الأساسي لصراعات المستقبل، فقد يجد أقوياء هذا الزمان أنفسهم مستقبلاً الأقل قوة في مواجهة اكتساب الآخرين المعرفة التي يصعب السيطرة عليها لأنّ من خلالها يُنتشر الوعي المجتمعي للقضايا والمشاكل التي تواجه أفراد المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى الحركات الاجتماعية للمطالبة بالتغير .

لذا فالصراع القادم علي السلطة بين مختلف المؤسسات السياسية أو بين الدول والأمم سيدور حول المعرفة، أي لن يكون بأسلحة وعتاد وجيوش تهدف إلى الاحتلال والسيطرة، بل سيكون ميدانها عقول البشر وما تحتويه من معارف ومعلومات وإن كان هذا لا يلغي ظاهرة الصراع في حد ذاتها، ولكنه يلغي محورها فلن يكون العنف والمال والمواد الخام الأولية .

إنّ الصراع حول المعرفة سيكون محور كل صراع يحدث في عالم الغد على كل المستويات والمجالات من الاقتصاد ومؤسساته إلى قنوات التوزيع وأدوات التحكم إلى الدولة ذاتها ومن مختلف الدول والكيانات.(بن شتوان ،وعثمان 2003) .

إنّ الشكل الهرمي الذي طبع علاقات السلطة وأنظمة الحكم وأفرز حركة صراع وعداء مستمرين بين من هم في قاعدة الهرم ومن هم في قمته سيكون مصيره الزوال مثلما زالت نظريات الحق المطلق والتعويض الإلهي في مجال أدوات الحكم ومثلها انتهت علاقات الرق وأنظمة الإقطاع في الاقتصاد .

إنّ قاعدة الهرم في توزيع السلطة آيلة للتوسع، وهذا التوسع في شكل السلطة سيجتاح كل شيء من علاقات الأسرة إلى العلاقات في المؤسسات الاقتصادية وقنوات الإنتاج إلى مؤسسات السلطة على مستوى

الدولة، إذ لن يُتاح لفرد أو مجموعة أفراد أو جمهور ضيق أن يحتكر الحكم وينفرد به أو إرادة مقدرات الجماهير الذي يزداد إدراكه وتتسع آفاقه وتصبح أكثر رغبة في إدارة الأمور وتنظيم العلاقات وفق إرادتها بفعل ما تتركه المعرفة من آثار وما ترتب عليه من النتائج سيؤدي حتماً إلى انتشار الديمقراطية الحقيقة التي ترتكز على التوسع في المشاركة دون إقصاء أو تهميش .

3 – القوة وقوة التأثير:

القوة هي أي فعل اجتماعي في جوهره القدرة الاجتماعية على إصدار أوامر وقرارات لها صفة الإلزام تظهر لها نتائج بالنسبة للمجتمع و السلطة تحمل في مضمونها الإيجابي معني القوة التأثيرية في علاقتها بالآخر فرداً أو جماعة ، فإنّ القوة تحمل أيضا في مضمونها السلبي قوة الإكراه ، ومن هنا يأتي الاختلاف في تحديد مفهوم القوة بمعناها الإيجابي والسلبي ، فاستخدام قوة الإكراه مع الآخر يبعد القوة عن مجال فعل السلطة ويدخلها ضمن مجال فعل التسلط ، ومجال استخدام نوع القوة هو الحد الفاصل بين السلطة والتسلط ، فكلما زاد تأثير فعل القوة السلبي انعكس ذلك في مجال تأثيرها وأبعدها عن مجال فعل السلطة الذي يحتوي أيضاً على تأثير القوة، ولكن بصيغة مختلفة عن تأثير القوة السلبي، فالعلاقة بين السلطة والقوة تتحدد من خلال فعل القوة ونوعها ، فكلما اقترب فعل القوة الإيجابي نحو السلطة قل وضوح فعل القوة السلبي فيها، ويكون العكس تماماً حينما يبتعد فعل القوة الإيجابي عن مفهوم السلطة ويميل نحو التسلط ، وبهذه النتيجة فقد فُسرت القوة ضمن بعداً واحداً أكسبها ضبابية متميزة أحياناً إلى جانب السلطة وفي أحيان أخرى إلى جانب التسلط ما أفقدها المعنى الإيجابي لها لاسيما في علاقتها بالسلطة، وترافق هذا التميز غير المقصود في معظم الكتابات التي وضحت مفهوم السلطة حتى غدا كثير من المهتمين بهذا المجال لا يضعون حداً فاصلاً بين مفهوم السلطة والتسلط، وانطلاقاً من تفسير مفهوم القوة الذي يتضمنه المفهومان، فالقوة قدرة على إجبار الآخرين على الطاعة حينما يتم استخدامها خارج نطاق السلطة، ويحدث العكس حينما يتم استخدامها بالحق مع الآخرين ، حيث يتم توجيههم والتأثير فيهم لقبولهم الطاعة ، فالسلطة عنده قوة ولكنها الحق في شرعية استخدامها، فالقوة هي القدرة الاجتماعية على إصدار قرارات لها صفة الإلزام تظهر لها نتائج بعيدة المدى بالنسبة للمجتمع.(الوافي ،2013)

من ذلك يتضح أنّ مجال فعل القوة ونوعها يرتبط بشرعية استخدامها وبمدى قبول الطرف الآخر لتلك الشرعية ورضاه عنها، فهو الذي يكسبها قوة الشرعية المتمثلة في مفهوم السلطة، ويكسبها في الوقت نفسه

مفهوم التسلط متى استخدمت بدون وجه حق، وبدون اعتراف لشرعيتها من الطرف الآخر، ومن هنا تأتي أهمية الشرعية لمفهوم القوة في جانبها الإيجابي والسلبي وفي علاقتها بمفهوم السلطة والتسلط، وعلى هذا النحو فإنّ السلطة تستمر حتي بدون ممارسة القوة(أحمد ،1994)

ويشير إسماعيل إلى أنّ السلطة تتضمن عنصر الإكراه بسبب الخضوع الناشئ من العلاقة القائمة بين طرفي السلطة، كما أنها تتضمن الإقناع بضرورة فعلها، فهي تحتوي علي عنصرين من القوة : قوة الإكراه بسبب الفعل المادي، وقوة الإقناع بسبب الحاجة إليها.(أحمد،1994)

وعلى هذا الأساس فإنّ السلطة مزيج بين قوتين متلازمتين يحدد قبولها أو رفضها قوة الفعل ونوعه، فالفرق بين السلطة والقوة يمكن في الاستخدام الإيجابي أو السلبي لفعل القوة ونوعه ، ففي القوة تستطيع أن تجبر الآخرين على طاعتك أما في السلطة فتستطيع أن توجه الآخرين، وأن تأمرهم الاستماع إليك وطاعتهم لك.(وطفة،1998)

يتضح من ذلك أنّ فعل القوة الإيجابي يتضمن معني السلطة، لأنّ السلطة قوة ، في حين لا يتضمن تأثير فعل القوة السلبي معنى السلطة لأنّ القوة ليست سلطة ، ولهذا فإنّ فعل تأثير القوة يحدده الفرد أو الأفراد في المجتمع من خلال رؤيتهم لمعنى السلطة مع الآخر .

بهذا الاختلاف في مجال قوة تأثير الفعل ونوعه تظهر السلطة والقوة بمظهرين مختلفين ومتفقين في آن واحد ، فالاختلاف بين المفهومين يحدده نوع فعل القوة وشروطه المتضمنة فيهما وتكون بنسب مختلفة ، وهذه النسب غير ثابتة ومتغيرة بحسب الظروف التي تمارس فيها القوة والسلطة ويرتبط أيضا بمدى قدرة الفرد الذي يمارس الفعل الآخر الذي يقع عليه .(الأزرق،2009)

وباختصار فإنّ التأثير الذي تتضمنه القوة والسلطة يشبه إلى حد بعيد التأثير الذي يفعله سلوك الحب في العلاقات القوة والسلطة بين الأطراف، وبهذا فإنّ شكل الحب لا يظهر إلا في وجود العلاقات التي تربط الأفراد خلال تفاعلهم في إطار الجماعة والمجتمع.

والتأثير يشير إلى القدرة علي الإقناع أي محاولة إقناع الآخرين كأن ينحو النحو الذي يحدده المقنع، ويعتمد على قوة الحجة ،والتأثير الشخصي، والمنطقي للموضوع المطروح وعلية يرتبط مفهوم السلطة بعنصر التأثير النفسي والوجداني في إدراك الشخصي فيصبح الشخص منقاداً ومطيعاً تحت تأثير تلك القوى التي تعمل بداخله دون إصدار أي أوامر أو تعليمات من صاحب السلطة نفسه، لذلك فإنّ قوة التأثير تأتي من قوة

الشخصية التي يمتلكها صاحب السلطة ويتميز بها. وليس من إرادة فعل الأمر، وفي هذا الحالة لا وجود لأي تناقض أو تعارض بين السلطة وقوة التأثير، باستثناء أنّ السلطة تعني اعترافاً ظاهراً بالحق الشرعي بين طرفين أحدهما يصدر الأوامر والآخر يستجيب لها، فإنّ قوة التأثير تعني اعترافاً ضمنياً من الطرف الأضعف للطرف الأقوى بفعل قوة التأثير الملازمة للطرف الأقوى في شعور الطرف الأضعف، وتستمر العلاقة الموجبة بينهما كلما استمر الطرف الضعيف يشعر بقوة تأثير الطرف الأقوى، في حين تفقد قوتها تدريجياً كلما كانت قوّة التأثير في الشخص ضعيفة تبدو مظاهر هذه العلاقة واضحة في جميع صور الحياة الاجتماعية وأشكالها التي يمارس الشخص في الأسرة والمدرسة والعمل وفي كل التنظيمات السياسية والمهنية والدينية أي أنه يخضع لسلطتها دون إدراكه لتأثيراتها فيه ،لأنّ السلطة واقعة ضمنية في وعيه ويكاد لا يشعر بها، لكنه يلتزم بأنظمتها وتشغل وعيه واهتمامه، ما يدفعه إلى عدم الإتيان بأفعال مخالفة ،فهي جزء من سلوكه ومكوناً أساسياً مع الآخر من مكوناتها؛ لذا يُلاحظ تمسك الشخص بها والامتثال لها بوصفها نتيجة للصلة التي تربطه بها.

وكما توجد قوة التأثير في المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية، توجد أيضاً في قوة الأفراد المعنوية المرتبطة بشخصياتهم والمتفاعلة معها يشعر الشخص بقوة تأثيرها واندفاعه نحوها بقوة غير واعية، مستعداً لامتثال أوامرها كما يحدث عندما يوجّه القائد السياسي أو الديني أو الاجتماعي خطاباً يحث فيه الناس للقيام بعمل ما، أو الابتعاد عنه دون أن يحدد تلك الأوامر أو التوجيهات لفرد محدد .

إنّ إحساس الفرد وشعوره بقوة السلطة وهيبتها يدفعه بقوة تجاه ما يطلب منه أو يبتعد عنه، فكلما كانت السلطة أكثر تأثيراً في إدراك الفرد زاد اندفاعه للإقدام على عمل ما أو الابتعاد عنه، كما أنّ السلطة تستمد هيبتها وقوتها من قوة الأفراد أنفسهم، فقوة السلطة صانعة لنفسها ومصنوعة من غيرها ، وهذا ما جعل قوة التلاحم قوية بين السلطة والقائمين عليها سلباً وإيجاباً (الأزرق،2009،ص11) .

يُستنتج مما تقدم أنّ علاقة السلطة بقوة التأثير علاقة نفسية اجتماعية متوازنة يمارسها الفرد ويؤثر فيها على الآخرين وترتبط قدرتها التأثيرية في إطارها الخارجي بقدرتها على التأثير الداخلي في نفوس الأفراد وإدراكهم لها.

4- السيطرة: السيطرة تعني إخضاع الطرف الضعيف إخضاعاً تاماً وتسخيره لصالح الطرف القوى باستخدام كل وسائل القوة الجبرية التي تسهل له ذلك، لتنفيذ كل الأوامر والتوجيهات، وتعطيل مقاومته لتحقيق الأهداف التي يقصدها الطرف القوي .

والسيطرة بهذا المعني تعني وجود طرفين: أحدهما غالب يملك القوة ويستخدمها ، والآخر مغلوب ينصاع لأوامر الغالب ويرضخ لإرادته بفعل فقد عنصر القوة أو تعطيلها من جانب الغالب، أي أنّ العلاقة القائمة بين الطرفين هي علاقة استعباد غالب لمغلوب ، قد تبدو أحياناً غير دائمة، أي إنها قد تتغير بتغير الظروف والأحوال، فيصبح الغالب ضعيفاً ويكون المغلوب قوياً فينقلب علي الغالب ويصبح مسيطراً عليه ، فعنصر السيطرة الذي يستند دوماً علي القوة قد يفقدها في لحظة ما، وهو ما دفع جان جاك روسو " إلى الحد الذي يمكن أن يكون فيه متأكّداً من أنه سيبقي دوما الأقوى "أي السلطة المطلقة في الجماعة الممثلة للإرادة العامة (بوريكو،1986،ص273) ،والغاية في السيطرة خلافاً للغاية في السلطة فغاية السيطرة مصلحة الآمر وحده وغاية السلطة مصلحة الاثنين معاً وفق النظام والتشريعات السائدة في المجتمع. (نصار ،2001،ص10).

يُفهم مما تقدم أنّ السيطرة تختلف عن التسلط، ففي السيطرة ينزع المسيطر إلى استخدام القوة بأقصى ما يمكن ضد مغلوبة ولا يشعر بالراحة أو الأمان خوفاً من فقدان سيطرته ، ويجد نفسه دائماً متأهباً لمقاومة مغلوبة، ولديه نزعة تدميرية ، وتعطش لإيقاع الأذى بالآخرين، فالفكرة الأساسية التي يقوم عليها مفهوم السيطرة هي النفي المطلق لقيام أي علاقة مع الآخر بدون عنف في وجوهه المتعددة مما يجعل المسيطر في حالة اندماج وتوحد مع القوة، أما في التسلط فقد يجنح المتسلط أحياناً للتساهل بقصد رفع جزء من الأذى عنه ، وعدم التضييق عليه باستمرار مع احتفاظه باستخدام القوة متى رأى ذلك ضرورياً ، ويعوضان هذا الضعف بالقوة التي تمنحهما السمو بحسب اعتقادهما.(الأزرق ،2009).

5-الحرية :

يسهم فهم الحرية في تفكيك الإشكاليات المتعلقة بالسلطة والحرية والتسلط والفوضى، فرغم غموض معنى الحرية حيث اعتقاد البعض بأنّ مشكلة الحرية أنما هي في جوهرها مشكلة ترتبط بمسألة التسيير والتخيير، وبهذا يختفي من هذا المنظور مشكلة الحريات الأخرى كالحرية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يفسّر تعثّر التوصل إلى موقف متوازن بين المعالجة النظرية، والمعالجة العملية لمشكلة الحرية .

ومع ذلك تظل الحرية مقياس للتمييز بين السلطة والتسلط، فإذا اعتمدنا تعريف " رسل " للحرية بأنها غياب العوائق التي تعوق إشباع الرغبة فإنّ هذا الإشباع لكل ما يمثل الحاجيات الإنسانية لابدّ له من إطار تنظيمي معين، وهذا يستلزم وجود سلطة ما.

ولعلّ هذا ما أدركه "هيجل" في تصوره للحرية إذا ما اعتبرنا تأكيده علي الدولة هو تأكيد علي وجود نظام معين يستطيع الأفراد من خلاله أن يحتفظوا بحرياتهم، وإن كان طغى علي تفكير "هيجل " نزعة لتقديس سلطة الدولة، باسم التنظيم والاستقرار والتقديم ، حتى عدّ الدولة ضرورة عقلية فالعقل هو الذي يجعل من الضروري أن يدخل الناس في علاقات تعاقدية (Hegel،1996،p242) ، فإدراك حقيقة الحرية سيدفع إلى الإيمان بسلطة الدولة فيما يرى "هيجل " فإذا ما عرف الفرد المعني الحقيقي للحرية فإنه بالضرورة سيختار المشاركة في تقدم المجتمع والفرد والبشرية بإرادته الحرة (مجاهد ،1985،ص49) فتلك هي روح الشعب التي تنتج الحضارة فروح الشعب هي العقل الكلي السائد في الحضارة " ، فروح الشعب هي العقل الكلي السائد في الحضارة ما متمثّلا في كل ما تنتجه الروح من أنشطة(Charles 1983.P.132.)هذا المعنى الذي اتخذه " هيجل " جعل التصنيف السياسي يذهب به إلى أقصي أنواع التسلط ، وفي أحيان أخرى إلى أقصى أنواع الحرية. فالحرية عند " هيجل " ليست طبيعية هي تكتسب بالجهد الإنساني للارتقاء "، إنّ الحرية تتطلب عملية تربية متواصلة للقوى الأخلاقية والعقلية ".(هيجل ،ب.ت)

إذن التنظيم والاستقرار للدولة عند هيجل ،يعدّ شرطاً ضرورياً ، بل الإطار الطبيعي لتحقيق ذاتية الفرد فالفرد عند هيجل لا يمكن أن يحقق ذاته إلا في الدولة، وانّ كل القيم في الواقع ليست لصيقة بالفرد كما ارتأتها المذاهب الفردية الليبرالية الغربية ، بل إنها لصيقة بالدولة لأنّ تحقيقها لا يكون إلا في ظل الدولة . ويستمد الفرد كل ماله من حقيقة روحية من الدولة التي تعدّ الفكرة المقدسة في الأرض ، كما أنها هي هدف التاريخ ، وهي لا تحقق للفرد قيمته وصفته بصفته مواطناً فقط ، ولكنها تضفي عليه صفه المواطن الحر، فالسلطة التي أرتاها " هيجل " تعد ضرورية للحرية والتقدم، و رأى " هيجل " السلطة في الدولة إلى حد التضخم، فالسلطة الدولة هي الاتفاق الكلي مع الجزئي أو الفردي مع الجمعي، وبذلك تجد الدولة علاجاً لهذا الصراع ، ولم ينتبه " هيجل " كثيراً إلى صراع آخر بين هذه السلطة للدولة ، التي كاد يجعلها تتحكم تحكماً مطلقاً في المواطنين ، وبين حريات الأفراد، مما يستلزم إيجاد صيغة أخرى للسلطة .

نجد أيضاً تأكيداً على الاستقرار والتنظيم الاجتماعي والسياسي في فهم "أفلاطون " للحرية والعدالة، ففي الجمهورية يشير إلى أنّ الحرية هي غاية الديمقراطية (أفلاطون،1974) ثم ذهب ينظم المجتمع بحسب قدرات الأفراد ومواهبهم ، مما جعل البعض يتهمه بعدم إيمانه بالمساواة، وربما يمكن القول أنّ أفلاطون لم يرفض فكرة المساواة بقدر ما أراد التأكيد على التنظيم الاجتماعي بوصفه إطاراً لممارسة الحرية .

وعلى أية حال يجب التأكيد على أنّ الحرية تتطلب الإيمان بمساواة كل البشر في كرامتهم وحقوقهم، والإيمان بالعدالة التي هي إعطاء كل ذي حق حقه على مجهداته ومواهبه وقدراته .

ولذلك فإنّ السلطة وصلاحها تظل رهينة بمدى تعبيرها عن الإنسان وحريته وكرامته الاجتماعية والسياسية .

لما كانت السلطة تعني القدرة علي التأثير في الآخرين بوسائل مشروعة ومتعرف بها من قبلهم لأنها تحقق أهدافهم، فإن قبولهم واحترامهم لها يصبحان قبولاً طوعياً بإرادة حرة ، كما أنّ الحرية تصبح بالوقت ذاته من جهة أخرى الوسائل والأدوات التي تستخدمها السلطة في إقناع الآخرين لتحقيق أهدافها، ومن جهة وسيلة الآخرين في قبولهم أو رفضهم السلطة ، ومن هنا تحدد علاقة السلطة بالحرية .

العلاقة المتبادلة بين السلطة والحق تنشأ العلاقة المتبادلة بين السلطة والحرية، لأنّ الحرية حق يجب أن يمارس فتكتسب، أما السلطة التي لا تعترف بحق الآخر ولا تقر بالحقوق والواجبات فهي تظلم الآخر، فالظلم تقيض للحق كما أنه نقيض للحرية .

والحرية بهذا المعنى هي انعدام القسر الداخلي والخارجي بذات الفرد والاختيار بالإرادة الحرة، أي التحرر من كل قيد إلا ما يقيد قيود الآخرين ويضبط حركتهم في مجال الحياة مع الآخر، بحيث ينتفي معنى الظلم وتتحقق الحرية في جوف العدل، وينتهي طغيان القوة الذي يشكل تطرف القوة في استخدام القوة. (القمودي،1996)

فالشخص الذي يعمل وفق إرادته باستطاعته الاختيار بين الأفكار وبهذا فقط يشعر بالحرية وتتحدد ملامح الإرادة الحرة في شعوره وترتبط تلك الإرادة بالفكرة التي نحدد فيها أفكار بأفعاله .(القمودي،1996)

لا شك في أنّ حرية الإنسان في ممارسة السلطة مع الغير حرية مقيده بقيود السلطة نفسها، فالسلطة قيد مفروض على الحرية، كما أن ممارسة السلطة مع الآخرين مشروطة بقواعد وأسس متفق عليها، أي أنّ الحرية بشروط السلطة وأسسها وفقا لارتباط الشروط في كل منهما بالآخر، فإنّ مفهوم السلطة متطابق مع مفهوم الحرية ومتداخل معها في العمل والفعل.

ويؤكد هنا وطفه أنّ " كانت" يلح علي ضرورة ترك الفرد يتعلم كل شيء بحرية تامة، شرط ألا يتعارض مع حرية الآخرين ،وإلا يمارس عليه القسر في استخدام لممارسة الحرية ليصير ذات يوم حر لأنّ الإنسان بطبعه ميال للحرية ، وإذا فقدها يصبح مستعداً لأن يضحي من أجلها. (وطفة،1999)

يتضح مما تقدم أن ممارسة الحرية ليست مطلقة بل يجب إن تكون مقيدة مع الآخر وفي حدود متفق عليها معه، كما هي مع السلطة، فالسلطة والحرية وجهان لشيء واحد.

إنّ الإنسان لا يشعر بالسلطة إلا مع الآخر، كذلك فإنّ شعوره بالحرية لا يظهر إلا مع وجود الآخر، فالسلطة والحرية تحددان من خلال علاقتهما بالآخر، ولا يمكن فصل أي منهما عن الآخر، وجودهما ارتبطاً أساساً بعلاقة الفرد مع الآخر وليس بعلاقة الفرد بنفسه .

والجدير بالذكر أنّ الحرية هي السابقة على ما سواها من حدود أو حواجز ولو لم توجد الحرية لما وعينا تلك الحدود والحواجز، فالحدود لا تهدينا إلى الحرية، بل تجعل منها الحواجز للحرية المطلقة ، والحرية هي أولى الأشياء التي يجب أن ينطلق منها وجود الإنسان. (العروي،1998)

هكذا هي علاقة السلطة بالحرية وبتعبير أكثر دقة فإن مفهوم السلطة يتداخل مع مفهوم الحرية ، لا بل فإنّ الحرية سلطة وإنّ السلطة حرية كذلك فإنّ قيد علي الحرية وأن الحرية قيد على طغيان السلطة ، ولذا فإنّ الأفراد في علاقتهم بالسلطة يجبرون علي تقبل شراكة هذا القيد على الطغيان السلطة، ولذا فالأفراد في علاقتهم بالسلطة يجبرون على تقبل شراكة هذا القيد بنفس حصة كل منهم في قبوله لقيد الشراكة والتساوي في الوجود الإنساني وفي الحرية. (القمودي،1996).

6–الاستبداد والفوضى :

إذا كانت الفوضى تدفع في بعض الأحيان إلى نشأة التسلط وتبريره ، فإنّ تسلطها واستبدادها قد يدفع إلى المناداة ليس إلى التحرر فقط ، بل المناداة بالفوضى، حيث تحرر الفرد من كل ما يغلق إراداته ورغباته والفوضوية تعني في أصلها اليوناني (بدون حاكم) وقد شاع هذا المصطلح أثناء الثورة الفرنسية لقهر المعارضة ، وباللذات لقهر اليسار ، ثم استخدام " برودون " بفخر في الكتاب (ما الملكية ؟) 1840 حيث يقول " كما أنّ الإنسان يبحث عن العدالة في المساواة كذلك المجتمع يبحث عن النظام في الفوضى وتابعه في ذلك " باكونين "وكروبوتكين" والفوضوية إجمالاً تعني تدمير السلطة ومؤسسات الدولة بدعوى أنها ضد الإنسان ، فالدولة هي أكبر أعداء الفرد وأن إلغائها قضاء على الآفات والشرور.(وهبة،1979)

ولعلّ التجسد الأساسي الاستبداد في مقابل الأمن نجده عند " هوبز " حيث كان التماهي بين الفوضى و الحرية و بين التسلط ، متمثّلاً تماماً في فلسفه هوبز السياسية، فالحروب الأهلية التي نشأت في إنجلترا بين الملكية وأنصار البرلمان اتخذها هوبز مبرراً للمناداة بضرورة وجود سلطة قوية بل و طاغية تنظم ...؛ لأنّ ذلك سبيل الوحدة والتقدم، حيث القضاء على نوازع الأفراد التي هي بطبيعتها أنانية وتتوق دائما إلى الشر والعدوان .

وهكذا نجد " هوبز " يعمم حالة الأهلية في إنجلترا آنذاك، على كل ملكات وطاقات الطبيعة الإنسانية فلا يرى فيها غير نزعة العدوان، وقد أصاب واقع الفوضى هوبز بالقلق، بل بالخوف الشديد، ويقول هوبز: " إنّ الناس مفطرون على الشر، ليس في الدنيا أي مبدأ روحاني، إلا المتعة، ولا هدف غير المنفعة، ولا حرية إلا عدم وجود ما يعوق الشهوة، و بما أنّ مبدأ حفظ الحياة قوامه حب الذات، ولما كان كل فرد يدافع عن حقه في الحياة، فالحالة الطبيعية هي الحالة القتال بين الناس ،أولئك الذئاب، إنّ حالة الناس في هذه الحرية الطبيعية هي حالة الحرب، ويذهب "هوبز" إلى أنّ الفرد يمتلك ممارسة حريته الطبيعية وحقوقه الطبيعية مرة واحدة فقط وهي عندما يقرر التنازل عن تلك الحرية والحقوق الطبيعية لصاحب السيادة الذي لديه القوة المطلقة من هنا يلزم تأسس هيئة سياسية تحت سلطة حاكم يحب أن يكون بحكم الضرورة طاغية.(الوافي،2013)

فهذه السلطة يجب أن تكون كالتنين الذي يبتلع الإرادات الأخرى، لأنّ الإرادات الأخرى في رأى هوبز، ستمثل انقسام السلطة وهذا لا يؤدي إلى الاستقرار والتقدم " إذا ما تشكلت سياديتين وكان لدى كل فرد من يمثله في حكومتين أحدهما

تعارض الأخرى، سيكون عليك أن تقسّم السلطة التي لا تتجزأ(إذا كانت للناس أن يعشوا في سلام) ولذا ستنحدر هذه العددية إلى حالة للحرب وهو ما يناقض الغاية التي تشكلت من أجلها هذه السيادة . (Hobbes.1993)

إذن الإنسان عند هوبز لا يجد أمامه مفراً من أن يتنازل طواعية أو أكراها، عن إرادته وحريته من أجل وحدة المجتمع وتقدمه .

تلك هي صيغة العقد الاجتماعي عند هوبز، ورؤيته لضرورة السلطة وطبيعتها حيث يدرك الأفراد حتمية تنازلهم عن حرياتهم المطلقة من أجل غاية أكبر هي توفير (حق البقاء) والذي هو الرغبة الأساسية

والجوهرية عند الإنسان . فكلما الأنانية تمتلك البشر فلابدّ من رادع، وقد أوكل مهمة الرادع إلى الدولة أو صورة الليفاثان، التي تنهض بعبء حماية الفرد من نفسه (الأنانية) ومن الآخرين المتربصين لافتراسه . إنه من الجائز أنّ حالة الهلع التي أصابت هوبز وسط كم التغيرات التي لحقت بالمجتمع الإنجليزي والذي عدّه تجسيدا للنوع البشري. وأيضا الخطر المحدق حيث تربص الأسطول الإسباني . هذه الحالة طرحت سؤالاً ملحاً على " هوبز " كيف يأمن الإنسان ؟فكان جوابه صورة الليفاثان أو الدولة المحتكرة لكافة السلطات، وهذا الاحتكار هو ما يبعث على الطمأنينة، فالتنازل عن الحقوق أمام هذا السيد(الليفاثان) يعني عهداً بالحماية، وبالتالي الطمأنينة والأمن .(جان،1985)

وعلي ذلك لا توجد أي التزامات على الحاكم تجاه الأفراد إلا تحقيق الأمن في مقابل أن تكون سلطته سلطة مطلقة ومرعبة والتي هي بلا حدود ولها كل الحقوق وهو فوق القانون، كل هذا لأنه يفترض به أن يحقق الأمن للأفراد، فالحياة الآمنة ترجح الحرية وتفوقها .

وهكذا رأى المذهب الفوضوي أنه ليس هناك حاجة إلى السلطة والدولة لأنها إرادات الأفراد تحت مسمى حمايتهم .

ومن أبرز ممثلي هذا المذهب الفوضوي ماكس شتيرنر (1806 _ 1856) الذي أكّد على قيمة الإنسان في مواجهة التسلط تمارسه ، فليس من المنطقي أنّ ما يصنعه الإنسان ، وهو الدولة ، تترك لتتغول سلطنها فتعتدي وتقهر صانعها .

إنّ الدولة تحديد وهمي أما الإنسان فهو الحقيقة الأساسية ." إنّشتيرنر من الفلاسفة الذين حاولوا إعادة الاعتبار إلى الفرد والتأكيد على الفردية عصر طغت عليه اللافردية الهيجلية، فوقف في وجه كل الذين نادوا بإلغاء الفرد في سبيل الكل أو الجماعة، وعنده أنّ الفرد يستطيع إذا ما اعتمد على نفسه وقدراته أن يقاوم الظلم ويقضى على الاضطهاد، وقد عدّ الدولة نقيضا للأنا. وأنها مؤسسة ساكنة جامدة أقرّ الناس بسيادتها بسبب ما استقر في أفهامهم من ديمومتها وخلودها، مع أنها في الواقع تعوق دينامية الأنا المنطلق في حركته وإبداعه. (زياد،1997)

دعا " شتيريز " إلى عدم الانخداع بالدولة؛ لأنّ ضرورتها مجرد وهم وخيال وهي لا تستهدف إلا شيئا واحداً فحسب وهو تقييد الفرد وإذلاله وإخضاعه وهي المظهر الواضح لاستبعاد الأنا وتقيدها وإخضاعها، ولم يحدث قط أن استهدفت الدولة تحرير النشاط الفردي، ومن ثم يقرر أنه يجب علينا ألا ننخدع بالدولة ويجب

أن نرى فيها مجرد خيال من خلق الأنا نفسها، وألا نطلب منها حقاً نعدّ نحن أنفسنا حائزوه الأصليون لقد كان يفتخر بقوله(أنا عدو الدولة الفاني).(جامع،1969)

وربما يتمثل مأزق هذا المذهب في أنه يكاد يلغي كل تنظيم لحياة الأفراد من منطلق رفضه تسلط الدولة، وهذا يقود في النهاية إلى إشكالية أخرى لا تقل خطورة عن التسلط، فالتسلط عدوان على كرامة الإنسان، وتلك الفوضوية قضاء على مكون أساسي في طبيعية الإنسان ألا وهو حاجته إلى نوع ما من الأمن والاستقرار، والذي هو في ذات الوقت من أساسيات التقدم الإنساني .

وهكذا نجد أنّ "هوبز" قد أخذ من حالة الفوضى والخوف مبرراً للسلطة المطلقة وطغيانها ، وكأنه يجعل الأمر على هذه الصيغة الاستبداد في مقابل الأمن، ولم يدرك "هوبز" أنّ الاستبداد في حد ذاته يعدّ أكبر عدوان على أمن الإنسان .

أيضا يحمد للعقد الاجتماعي عند "هوبز" تأكيده على الحقوق الطبيعية، فقد أكّد على أنّ الناس ولدوا متساوين في حبهم لحريتهم وأنّ لهم حقوقاً لا يمكن أن يتنازلوا عنها يطلق عليها اسم الحقوق الطبيعية، وهي حقوق موجودة لدى كل إنسان بالطبيعة، أعني أنّ العقل يفترض وجودها لدى كل فرد وهو يحتم علينا التسليم بها، وتتمثل هذه الحقوق في حق البقاء أو المحافظة على الذات، وحق الذات في استخدام كافة الوسائل الضرورية التي تكفل تحقيق هذه الغاية (إمام ،1985،ص333) ،بل إنّ نظرية العقد الاجتماعي عند "هوبز" قد أدت دوراً عظيماً في الفكر الأوربي والعالمي، عندما أبعدت المصدر الإلهي عن السلطة، وبذلك كانت ضربة قاسمة للثيوقراطية التي كانت تمارس المظالم والاستبداد باسم الدين في مشاركة فجة وبغيضة مع كثير من رجال الكنيسة، فرغم تنازل الأفراد عن إرادتهم في العقد الاجتماعي عند هوبز فإنّ هذا تضمن تأكيداً على أنّ مصدر السلطة هم الأفراد، وهذا نفسه أضر بالحكم الملكي حيث أفقده القداسة الإلهية .

7 – الديمقراطية والسلطة والتسلط :

الحكم والسلطة والتسلط مفاهيم ذات دلالة وارتباط كبير بمصطلح الديمقراطية، وإنّ كل من كتبوا عن الديمقراطية اتفقوا على تعريف واحد إلا وهو حكم بالشعب وللشعب، ولكن المشاكل والصعوبات تظهر عندما تغوص في أعماق هذا التعبير لتصطدم بعدة تساؤلات عن ماهية الشعب الحاكم، ومن هذا الشعب الذي سيكون من أجله الحكم ؟ وكيف يمكن أن يكون الحكم بالشعب وللشعب ؟ وهنا يبرر الاختلاف وتتعارض الآراء حيث يعطى كلاً منهما للديمقراطية معاني ومضامين مشتقة من منطلقاته الأيديولوجية وهو ما أدى

بالتالي إلى ظهور عدة صور للسلطة وللحكم وللحكومات ولتسلط الحاكمين على الشعب، وقد أكد العلماء أنّ الديمقراطية ترتبط فكرياً وعلمياً بفكرة الحرية هي التعبير عن الإرادة، والديمقراطية هي التعبير القانوني عن استعمال الجماعة الإنسانية، ومن ثم فإنّ الحرية لا تنفصل عن الديمقراطية ولا يمكن أن تكون السلطة مقبولة ومستقرة إلا بتحقيق هذا الارتباط الأساسي والجوهري بين الديمقراطية والحرية.

إنّ الصورة الضبابية التي تحدث بين الاستقرار، الذي هو في حقيقته ضد الفوضى، وفي ذات الوقت لا يصطدم مع الحرية وبين تبرير الاستبداد، الذي يحوّل السلطة إلى التسلط حيث تتخذ ضرورة السلطة والتنظيم في بعض الأحيان مبرراً لاستبداد يحوّل السلطة إلى التسلط حيث تتخذ ضرورة السلطة والتنظيم في بعض الأحيان مبرراً للاستبداد بخاصة عندما يعج الواقع بالفوضى .

لو وقفنا أمام البنية الهرمية لتكوين الاجتماعي وبدأنا من قاعدته منذ بداية الخلقية حتي يومنا هذا مروراً بكل المكونات البنيوية للمجتمع وصولا إلى قمة الهرم لوجدنا أنّ كل مرحلة نمو المجتمع تخضع إلى حضارته تنظيمية في بنائها بقيادة تدير كائنة التوجيه للتحقيق توازن ينتج للجميع ممارسة حقهم في المجتمع و الحياة، لكن هذه الكفة قد تفقد توازنها عندما يختلط الأمر بين مفهوم السلطة ومفهوم التسلط .

للتمثيل إلى قاعدة الهرم والتي يكون الأب والأخ الأكبر رمز السلطة ورب العمل والقيادات الإدارية والفاعلة في المجتمع كافة تمثل تلك السلطة التي تبني المجتمع بحسن إدارتها وتوجيهها .. لكن قد تتجاوز تلك السلطة الحد الأدنى من الوظيفي مقارنة مع السلوك الإيجابي الذي يمنح الفرصة للتفهم كل مقومات البيئية الحياتية ، الأب سيد الأسرة ونقطة ارتكازها التربوية كبداية فإذا تبنّي موقفاً مغايراً للأصول الواجبة في التوجيه والتربية باستخدام سطوة الأب المتزمتة كبداية قومية وبالمثل تكون العلاقة شاملة لكل نقاط ارتكاز والحياة وتمنية مدار في كافة أطرهاإذا كانت السلطة تعني قوة التأثير في الآخر من خلال إصدار فعل الأمر وتنفيذه بموجب العلاقة الشرعية القائمة بين أطراف السلطة التي يقبلها جميعهم بمحض إرادتهم فإنّ التسلط هو نقيض للسلطة ونقيض لها، وهو ظهور لمبدأ القوة المعلن على القسر والإكراه الذي يستند على الإفراط في ممارسة السلطة وإلغاء حق الفرد الشرعي في الحصول على مكاسب السلطة واحترامها .

لقد ارتبط في فهم عامة الناس ولدى كثير من الباحثين مفهوماً السلطة والتسلط معا دون تفريق بينهما، مما أضفى على مفهوم السلطة جانباً سلبياً جعله مرادفاً لمفهوم التسلط ، واستخدم تبعا لذلك لتحقيق أغراض خاصة وغايات معينة مما أدى إلى سلب السلطة معناها الحقيقي وجعلها مرادفة لمعنى التسلط وأبعدت عن

مجال وظيفتها المتمثل في تحقيق الأهداف العامة بوصفهم شركاء في الفعل والعمل، لقد أدى هذا الخلط في الفهم بين السلطة والتسلط إلى إعطاء المفهومين معنى واحداً أبعدت فيه حرية المشاركة في الرأي، وخرجت فيه الطاعة دون خيار، وأصبح الفرد لا يقوى على المشاركة واتخاذ القرار، لا سيما وأنّ مفهوم السلطة قد منح قوة مادية من يرفض قبولها ولا يخضع لها .

وبذلك فقدت هذه السلطة شرعيتها في نفوس الخاضعين لها، ولم يصبح بمقدورهم الالتزام بواجباتهم نحوها، لأنّ قوة التأثير لم تعد تابعة من الداخل ولكنها مرتدة إلى الداخل بفعل قوة نفوذها الخارجي المتمثل في إرادة الآخر .

إنّ هذا التداخل والغموض وعدم التفريق بين مفهوم السلطة الأبوية ومفهوم التسلط شغل عديداً من الباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية والسلوكية بوجه التحديد، وتجسّدت هذه الإشكالية في معرفة الخط الفاصل بين المفهومين .

وفي هذا يقول محمد جواد رضا : خطاً رفيعاً بين السلطة والتسلط ويمكن أن ينزلق الناس من مفهوم السلطة إلى ممارسة التسلط ، واصفاً نوعين من السلطة : وهي السلطة القاهرة، والسلطة المربية(رضا،1984).

ويضيف " كاتبي " بقوله: إنّ الخط الفاصل بين مفهوم السلطة ومفهوم التسلط يشكّل بدوره الحد الفاصل بين الحرية والعبودية، وبين العدالة والظلم وبين الخير والشر، وبين الحق والباطل. (كابتي،2004،ص99) وقد يكون وراء الخلط بين مفهومي السلطة والتسلط واحتوائهما على معنى القوة الذي يتضمنه كل منهما ويتم ممارسته فيهما بطريقة واحدة، فحينما تستخدم السلطة المعلنة مع الآخر تتحوّل إلى تسلط، وتصبح معبّره عنها، ولهذا السبب كان الخلط والغموض بين مفهوم السلطة ومفهوم التسلط، هذا الخلط هو الذي أدى إلى التباس مفهومي السلطة والتسلط في عدد من الكتابات التي تناولت السلطة ، واستعمل مفهوم السلطة باعتبارها القوة التي تفرض على الآخر دون مراعاة لقيم الحق والحرية والمساواة بين أطراف السلطة .

ويضاف إلى ذلك أنّ علاقة السلطة بالفعل والمضمون تختلف عن العلاقة التسلط بهما، فرغم أنّ كلاً منهما يتضمّن وجود قوة تصدر الأوامر وأخرى تستجيب لها، فإنّ مضمون تلك العلاقة القائمة بين الطرفين في مفهوم السلطة يقوم على أساس وجود حق طبيعي وشرعي يتعرف منهما بالآخر، مقابل قيام كل منهما بدور معين تجاه الآخر، أما العلاقة القائمة بين الطرفين في مفهوم التسلط فهي مختلفة عنها في مفهوم

السلطة، لأنّ هذه العلاقة تنفي وجود حق الآخر عندما تتحد من مبدأ القوة وسيلة لتحقيق هدف الآخر، في حين تتكون العلاقة مع الآخر هي الهدف في مفهوم السلطة .

والسلطة بحسب "بيرداكو" هي وسيلة لتحيق هدف واقعي، وتتمثل بالقيادة الديمقراطية في صورتها النقية التي تحترم الآخرين احتراماً كلياً، أما التسلط فهو نقيض ذلك، إذ توظّف ممارسات التسلط قوة السلطة لتصبح غاية بحد ذاتها، فتنتفي بهذا إمكانيات الحوار مع الآخرين، ويكون المتسلط صاحب السلطة المطلقة والطاغوت المنفرد بالقوة في مختلف مناحي الحياة يرفض أي نقاش ويطالب الآخرين بكل شيء ولا يعطي شيئاً.(بيرداكو،1985)

وهذا يدفع إلى التأكد على أنّ السلطة تقوم على علاقة تؤدي إلى إشاعة الحب بين الأفراد، أما التسلط فيعوق الارتقاء النفسي والاجتماعي للفرد إلى إشاعة المقاومة والعناد والكره .(الحافظ،2002)

على أية حال تتميّز السلطة بوجود اعتراف متبادل بين طرفيين تخضع فيها إرادتهم لتحقيق مصلحة مشتركة بموجب خضوعهم لمشيئتها بحيث يتم لهم تقديم المكافأة المادية والمعنوية، ويجعلهم يدافعون عنها حين تعرضهم لأي مخاطر وبقدر اندفاعهم نحوها في تنفيذ أوامرها تتحقق لهم المصالح المشتركة.(ميتشل،1981)

ولابدّ من التأكيد على أن تحقيق السلطة يعتمد على قدرة الفرد أو الأفراد على تنفيذ أوامر السلطة وتوافر الاستعداد والقبول بالرضا والطاعة، وكذلك وجود مصلحة مشتركة وهدف عام مشروع يقبل به الجميع مع حسن اختيار الاختيار المناسب الذي تنفذ به السلطة أوامرها .

أما علاقات التسلط فهي تقوم على مبدأ الإلزام والإكراه الذي يتم بموجبه خضوع طرف آخر بالقوة، وتنتفي فيها الأهداف العامة والمصالح المشتركة التي تحقق الحرية والمساواة بين أطراف العلاقة ويتحقق التسلط :عند ظهور أسس التباين والمساواة بين أطراف العلاقة في المجتمع ،واستخدام قوة التسلط بأشكاله المختلفة ،وظهور العلاقات التحافي وعدم الحوار وغياب العلاقات الودية ،وكذلك انعدام الثقة بين إطراف السلطة وسيادة مظاهر الخوف والقمع ،واستخدام القوة بصورة عبثية بحيث تكون هدفاً في ممارسة التسلط .(وطفة،2004)

يستنتج مما تقدم أنّ السلطة تهدف إلى تحقيق غايات مشتركة وأهداف نبيلة، يتحقق فيها مصلحة الطرفين، ويشعر كل منهما بحقه تجاه الآخر في علاقة متكافئة وبإرادة حرة تقوم على أسس من العدالة المشتركة، وتستخدم فيها قوة لصالح الطرفين ومصلحتهما.

أما التسلط فيهدف إلى استخدام القوة في أشكالها المادية والرمزية، لإخضاع الآخر، وإكراهه على عمل ما، وإنكار عليه الحق في التصرف وفق إرادته، وجعل قوة التسلط غاية في حدّ ذاتها لتحقيق أهداف ومصالح الأقوى، وبذا فإنّ التسلط هو نقيض للسلطة بكل ما تحويه الكلمة من معنى، فالعلاقة القائمة بين الأطراف علاقة غير طبيعية تتسم بالطابع الشكلي فقط من حيث مصدر الفعل وقوته وأسلوبه وأداته وجهة قبوله وهدفه، وفي هذا يشير ناصف نصار إلى أنّ التسلط هو انتحال للحق في الأمر من دون تبرير كاف معقول، أو هو تجاوز للنطاق المعين للحق في الأمر(نصار،200) . فالمتسلط هو فرد عنيف يلجأ إلي استخدام العنف في كل مناسباته التسلطية ، فيصبح بهذا ممارسا للعنف وممارسا للقوة بأقصى درجاتها لهذا لا يمكن لفكرة التسلط أنّ تقوم إلا باستخدام العنف الذي ينطوي على الإذلال والقهر والعدوان بالقوة.(وطفة،1999) وبناءً على هذا يمكن القول أنّ الاعتداء على كرامة الإنسان حيث قدرته على التواجد الحر الكريم، هذا الاعتداء هو نفي للحرية، وهو يتضمّن تحوّل مقيت من السلطة إلى التسلط .

وهذا التسلط يستشري عندما يتم الخلط بين السلطة والفرد أو الهيئة الحاكمة فيصبح الفرد هو السلطة، وقد تشخصت فيصبحان سواء، ويهمش كل أفراد الشعب .

ويمارس التسلط اقتصادياً واجتماعياً ويتجسد ذلك في التسلط الذي يمارسه رأس المال في اندفاعه نحو الربح والاستغلال وهنا يحدث الاعتداء على جوهر حريات الأفراد وحقهم في العيش الحر الكريم، فمع التطور التاريخي للرأسمالية بدأ الواقع العملي يكشف شيئاً فشيئاً أنّ هذا النظام لا يمثّل الخلاص النهائي للبشر ولا يكفل بشكل تلقائي تحقيق أهدافهم في الحرية والرفاهية والعدل، ذلك أنّذوي الاحتكارات الضخمة وسيطرة رأس المال على مجريات السياسية، بل ومجريات حرية الرأي والإعلام جعل من هذا النظام في كثير من الحالات متنكراً من الناحية الفعلية لكثير من القيم والمبادئ الليبرالية التي يرتكز عليها نظرياً .(ناصف،1996،ص10)

وكذلك هناك التسلط القمعي الذي تمارسه الأنظمة وفي كل ذلك افتئات على الحرية واندفاع نحو التسلط، فالمظالم الاجتماعية اعتداء على كرامة الإنسان واختزال لحريته، وكذلك تغييب الحرية باسم العدل هو اعتداء على كرامة الإنسان لأنّ الحرية نفسها عدل .

السلطة تتحوّل إلى قهر وتسلط عندما تتماهى الخطوط المميزة بين ضرورة الاستقرار والتنظيم من أجل حرية مسؤولة، الاستبداد والقهر باسم الأمن والقوة أو باسم النمو الاقتصادي والحرية الاقتصادية ، وهكذا يمكن للسلطة أن تتحوّل إلى التسلط عندما تشخصن السلطة في فرد أو حزب، أيضاً تتحوّل السلطة إلى تسلط عندما يكرّس فهم معين عن النمو يجعله مضاداً للعدالة الاقتصادية، وهذا الفهم يؤدي في أغلب الأحيان إلى تخمة رأس المال أن يلقي بظلاله على مجمل الحياة السياسية، وبما يؤكّد ضرورة المراجعة لهذا الفهم السلبي للحرية، والأنظمة الرأسمالية نماذج واضحة على هذا الخلل الاجتماعي، وكذلك في عدوانها على الآخر من أجل إشباع تلك الآلة الرأسمالية .

خلاصة القول: إنّ علاقات التسلط تقوم على مبدأ القوة في أشكالها المتعددة، وتتضمن علاقة بين طرفين: أحدهما غالب والآخر مغلوب، ولا يوجد اعتراف حرّ متبادل بينهما، وعلاقة الغالب بالمغلوب تتصف بعدم الاعتراف مع الطرف المغلوب ولذلك المغلوب، ولذلك فهي نقيض لعلاقة السلطة ويؤدي إلى الصراع.

8 – الصراع

يمكن تفسير الصراع من خلال مظاهر العنف والكراهية وارتباط ذلك بالرومانسية لدى الفرد، وكيف يمكن أن نتصوّر شخصاً يتصرف بكره بتأثير هذه المشاعر مع الآخرين، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين أفراد المجتمع وفئاته، ... وأفرز حركة صراع الدائمة ومستمرة بين الظالمين والمظلومين والحاكمين والحكوميين، وكذلك المعرفة تعدّ مصدراً من مصادر الصراعات لما تسبّبه من إلمام بالواقع، والحقائق الموجودة في المجتمع والسلطة استندت على تفاعل في عوامل بصفتها مصادر رئيسية للسلطة والقوة وهي العنف والثروة والمعرفة، لذا افتراض سيطرة أصحاب المعرفة ومن يملكون ناصيتها في المجتمع تبقى غاية في الخطورة، وينذر بالانفجار، لذا على الإنسان ملك المعرفة أو لم يملكها يجب احترام إرادته ورفع المظالم عن جهله وذلك ما يحققه من نظام متوازن للعلاقات الإنسانية .

كما إنّ النزاعات العرقية والدينية من ناحية والتعصبية من الناحية الأخرى حقيقة أساسية تكمن في الإرادة وهي الدافع الكامن في نفوس البشر، والذي يتفرز من خلال التقائهم ضمن الجماعة على أهداف وطموحات

وتطلعات تتعزز وتتأكد من خلال علاقات الدم أو والدين، ولولا عنصر الإرادة لما حدثت تلك التحولات الكبرى في حياة البشر من ظهور الديانات وانتشارها إلى نشأة المجتمعات الرعوية والقروية والحضرية وتفاعلها بين تعاون وصراع ،إنّ الشعوب المظلومة والمهزومة تندفع بوحي إرادة الحياة لديها إلى التعلق بقوميتها وانتمائها اللذين هما سر وجودها، وإنّ سيادة العدالة وغياب الظلم وحدهما يكفلان ابتعاد الأفراد والجماعات والأمم وعن التعصب، أما قهر الشعوب فيؤدي إلى الانفجار الإيجابي لقدراته وإمكاناته بفعل الإرادة المولدة والمحركة لوسائل القوة والسلطة .(شتوان ،عثمان 2003)

وانطلاقاً من ذلك فإنني أحاول الحديث عن الصراع في عصرنا وارتباطه بالعديد من العوامل التي استغلت في هذا الصراع، واعتبار العوامل الاجتماعية من أهمها وإن اختلفت درجات ومسميات هذه العوامل من فترة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر حسب أهداف ومنطلقات والمستفيدين من إشعال هذه الصراعات في العالم اليوم، يتحدث كثيرون في عصرنا عن عولمة القهر، أو التغيير الجبري للأمم والشعوب تحت ضغط التغيير الثقافي، بما يحمله ذلك من انهيار للبنية التحتية لكثير من الحضارات القديمة ذات الجذور العميقة والامتداد الهائل عبر آلاف السنين .

الجدير بالذكر أنّ الصراعات الثقافية بين الحضارات المختلفة نشأت منذ وقت بعيد يصعب تحديده، إلا أنه بلغ ذروته في وقتنا الحاضر، نظراً لتدخل اعتبارات وآليات عديدة في المشهد العالمي، وتأثير كثير من الثورات العلمية المتلاحقة والمتداخلة في تحديد حلقة الصراع وتفاقمها، فمن عصر الثورة العلمية بأوربا إلى عصر الثورة الإعلامية لم تهدأ عوامل الشدّ والجذب بين الثقافات المختلفة إلا أنها بلغت قمتها الآن .

والذي لا شك فيه أنّ الصراع بين الحضارات لا الثقافات المختلفة أدى إلى كثير من الحروب والكوارث على السطح الأرض فانهارت دول واندثرت أو اندمجت في حضارات أخرى، سيكون الصراع مستمر، طالما كان هناك بشر موجودين على الأرض.

وقد يظن أنّ الصراع الثقافي هو المسؤول عن انهيار العمران وفناء كثير من البشر فحسب، ولكنه قد يمتد ليتدخل في إسقاط أنظمة وتغيير أخرى، وتغيير معتقدات وأعراف وأبنية اجتماعية وسياسية واقتصادية أو محوها أو دمجها في أعراف أكبر أو أقوى وأشد سيطرة .

بقى ولفترة طويلة العالم الثالث يتحدّث عن النظام العالمي الجديد القائم على التنافس والتشارك بقدر الطاقة والتوسع، يتم فيه تنمية الثروات المحلية أو تطويرها للحاق بالغرب وكانت هذه إحدى أكذوبات الصراع

.. فلن يسمح النظام القديم بما يحمله من موروث استعماري وفكر عنصري متجذر بوجود مثل هذه الكانتونات أو لهذه الجيوب أن تنهض أو تحدث تغيراً بذاتها وهي مرهونة بمدى قدرة العالم الثالث على النهوض بنفسه في ضوء معطيات عديدة وكثيرة ، أهمها الثقافة الأصلية القادرة على الصمود والتحدي والإبداع والاعتماد على الذات والموارد المملوكة .....الخ .

كما بدأ الصراع في كثير من الأشكال والصورة المختلفة كضرب الوطنية للدول المستقبلة ذات السيادة والقيادة الواعية التاريخية أو إحداث كثير من الانقسامات بين الشعوب ، تحت تأثير كثير من الأفكار وتوظيف كثير من البرامج كالديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الليبرالي، والسيطرة علي السوق، أو دخول أسواق عالمية سيطر عليها الغرب أو هي إحدى منشأته، فمن الصعب بمكان التسليم لاتفاقيات الجات الحالية ، وتمرير كثير من بنودها بعيداً عن القوى الاستعمارية الكبرى أو الإمبريالية العالمية ، بخاصة إذا علمنا محاولات الغرب لأكثر من نصف قرن إخضاع العالم تحت سيطرة سوق غربية كبرى يتحول فيه إلى سوق لمنتجاته، ومصدر لمواده الخام، دون حاجه إلى وجود استعمار تقليدي يقوم بهذه المهمة .

كذلك سيطرة فكر الأفضل والأحسن والأقوى كان من أهم أسباب الصراع الثقافي والحضاري مع عدم تمكين الآخر من التعبير عن ذاته أو حقوقه في النهوض والتقدم والاستقلال والتكتل أو خطوط معينة بعدها لا يسمح له بالوجود أو الاستقرار .(الوافي،2009،ص3)

ولا محل للتساؤل عن نشوء مشاعر الكراهية ضد الغرب لدى شعوب العالم الثالث أو الشرق،والتي تمثل في أغلبها كثرة من الشعوب الإسلامية والعربية ، سيما عند الأفراد لاقتران الغرب دائما بفكر السيطرة والاستعمار والانتهازية والعنصرية فتاريخية العلاقة بين الغرب والمسلمين والعرب تحمل كثيراً من المرارة والتشاؤم تأصلت بخروج المسلمين من الأندلس في شكل أفواج مطرودة ومهاجرة ، وموجات متتالية من الحملات الصليبية المتعاقبة على الشرق، والاجتماع السلطة السياسية وسلطة الكنسية على إبادة العرب وإخفاء المسلمين بعد الحروب الاسترداد بإسبانيا، وعدم بقاء عنصر عربي فيها وتخيير المسلمين بين التنصير والتهجير أو القتال بين يدي محاكم التفتيش الظالمة، والتي لم يعرف التاريخ مثلها ولن يعرف جرائم كجرائمها، ثم تواصل العداء الغربي للعرب حتى الآن، والذي يبدو أصيلاً وعميقاً ومستعصياً في الاحتلال الصهيوني لفلسطين العربية ودخول الأمريكان إلى المنطقة العربية بعد حرب الخليج في شكل سافر وواضح عسكرياً وسياسياً واجتماعياً.....الخ

ومن هنا يمكن تفسير كثير من الصراعات في العالم في ضوء الصراع الحضاري والثقافي الذي تغديه عولمة القهر الغربية فالصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو عبارة عن صراع بين حضارتين وثقافتين، لا تريد أحدهما قبول الآخر بحال من الأحوال، وترغب في إخفائه رغم وجود المشترك الديني والتاريخي بين الاثنين، فكراهية اليهود للعرب في فلسطين هو امتداد لكراهية الإنجليز المحتلين لهذه الأمة العربية، وامتداد لكراهية الثقافة الغربية للثقافة العربية، والتي تتمثل في الدين والفكر والتاريخ والموروث الحضاري على العموم .

ومن هنا لا يمكن تجاهل أبعاد وبدايات هذا الصراع من الناحية العسكرية، والذي يقبع هناك في الحروب الصليبية على الشرق الإسلامي، وما تلاها من حروب ومؤامرات إلى يومنا هذا، فالشواهد التاريخية دليل واضح على مدي الكراهية التي تواجهه الثقافة الإسلامية والأمة العربية.

الخاتمة :

بالرغم من قدم نشأة الظاهرة السياسية، فإنّ الحداثة في ملاحظتها ودراستها وإخضاعها للبحث العلمي والتحليل بصفة مستمرة لكونها تتطور وتتغير من عصر إلى آخر لمسايرة التغيرات الاجتماعية باعتبار السلطة وليدة المجتمع ونشأت فيه، وقد توصل البحث إلى نتائج عدة، لعلّ أهمها :

1- السلطة قوة نظامية وتشريعية، ترتبط بنسق المكانة الاجتماعية، تكمن أهميتها في توجيه سلوك الأفراد لإنجاز الأهداف العامة للمجتمع.
2- تسهم المعرفة في خلق أنماط جديدة من السلطة أكثر ديمقراطية وعدلاً وسيطرة واحتكاراً.
3- يشبه التأثير الذي تتضمنه القوة والسلطة إلى حدّ بعيد التأثير الذي يفعله سلوك الحب في العلاقات والقوة والسلطة بين الأطراف .
4- علاقة السلطة بقوة التأثير علاقة نفسية اجتماعية متوازنة يمارسها الفرد، ويؤثر فيها على الآخرين .
5- ثمة اختلاف بين السلطة والتسلط فالتسلط يدفع إلى المناداة بالفوضى وعدم الاستقرار ويتخذ في بعض الأحيان مبررا للاستبداد.
6- إسهام فهم الحرية في تفكيك الإشكاليات المتعلقة بالسلطة والحرية والتسلط والفوضى، فالحرية مقياس للتمييز بين السلطة والتسلط .
7- تقوم علاقات التسلط على مبدأ القوة في أشكالها المتعددة، وتتضمن علاقة بين طرفين أحدهما غالب والآخر مغلوب .

8- تعدّ العوامل الاجتماعية والنفسية من أهم العوامل في الصراع مختلف ألوانه وأشكاله .

قائمة المصادر:

- أفلاطون ،(الجمهورية)، 1974 ،ترجمة ، فؤاد زكريا ،الهيئة المصرية العامة الكتاب ،القاهرة .
- إمام عبد الفتاح،1985 ،هوبز (فيلسوف العقلانية) ،دار الثقافة للنشر، القاهرة.
- بدوى أحمد ، 1986، قاموس علم الاجتماع .
- بن شتوان فتحي ونبيل عثمان،2003، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة ،مكتبة طرابلس العلمية العالمية.
- بوريكو بودون وف،1986 ، المعجم النقدي لعلم الاجتماعي ، ترجمة سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع والإعلان،بيروت.
- جامع أحمد،1969 ،المذاهب الاشتراكية ،ط2 ،دار المعارف القاهرة .
- جان شوفالييه جان،1985،تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عرب،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،بيروت
- داكو بيير،1985، الانتصارات المذهلة لعلم النفس الحديث ،ترجمة وجيه سعد ،مؤسسة الرسالة الدار المتحدة ،سورية.
- زياد معن،1997 ، الموسوعة العربية الفلسفية ، المجلد الثالث ،ط1 ،معهد الانماء العربي، بيروت.
- صالح سامية خضر ،1997،السلطة والفقر بين المواجهة والاستسلام ،مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة.
- العروي عبدالله ،1998، مفهوم الحرية ،المركز الثقافي العربي ،المغرب .
- القمودي سالم ،1996 ،سيكولوجية السلطة ،الخصائص النفسية المشتركة للسلطة، مكتبة مديولي ، القاهرة.
- لايبار جان وليان،1983 ،السلطة السياسية ،ترجمة إلياس حنا ، ط 3 ، عويدات ، بيروت .
- مجاهد عبد المنعم مجاهد،1985 ،هيجل قلعة الحرية ،سعد الدين للطباعة والنشر ،دمشق.
- المزوغي عبد السلام،1989، مركز الإنسان في المجتمع الجماهيري، دراسة تاريخية من حقوق الإنسان ط 2 ،المركز العالمي للدارسات والأبحاث ،طرابلس ، ليبيا.
- ميتشل دنكن،1981 ،معجم علم الاجتماع ، ترجمة الحسن إحسان محمد ، دار الطليعة بيروت.
- نصار عبد الله،1996 ،مقدمة لكتاب إعلام الفلسفة السياسية المعاصرة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة.
- نصار ناصف ،2001 ،بنية السلطة مدخل إلى فلسفة الآخر ،ط 3 دار أمواج ،بيروت .
- هيجل ،محاضرات في فلسفة التاريخ ، ج ا ،(العقل في التاريخ) ترجمة وتعليق ، إمام عبد الفتاح إمام ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ،ب ت.
- وطفة علي سعد ،1999،بنية السلطة وإشكاليات التسلط في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت.
- وطفة علي سعد ،علي جاسم الشهاب،2004،علم الاجتماع المدرسي بنيوية الظاهرة المدروسة ووظيفتها الاجتماعية ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت.
- وهبة مراد ،1979، المعجم الفلسفي ،ط3 ،دار الثقافة الجديدة ،القاهرة .
- الوافي نوري إبراهيم، 20013 ،مدخل إلى دراسة علم الاجتماع السياسي ،الفضيل للنشر والتوزيع ،بنغازي ليبيا.

الرسائل و المجلات العلمية:

- احمد منى عبد الحميد،1994 ، صورة الرجل كسلطة وعلاقتها بالتوفيق الزواجى ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة عين شمس مصر.
- الحافظ رولا ،2002 ،توزيع السلطة بين الوالدين وأثرها في بعض النمو الاجتماعي للطفل ،رسالة ماجستير غير منشورة جامعة دمشق سورية .
- رضا محمد جواد،1984 ،المؤسسة العائلية وأثرها في شخصية الطفل ،مجلة الطفولة "الطفولة في مجتمع عربي متغير" ،الكتاب السنوي الأول ،الكويت.
- الأزرق مصطفى،2009 ،السلطة المفاهيم المتصلة بها ،ندوة حول إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر،مركز دراسات و أبحاث مؤتمر الشعب العام ،طرابلس 2009.
- كاتبي محمد عزت،2004 ، تسلط الزوج وأثره في التوافق الزوجي ،دراسة ميدانية في مدينة دمشق ،رسالة دكتوراه ،غير منشورة ،كلية التربية جامعة دمشق.
- وطفة علي سعد ،1998،بين السلطة والتسلط دراسة تحليلية ،مجلة الفكر السياسي العدد 3 ،اتحاد الكتاب العرب ،دمشق.
- الوافي نوري إبراهيم،2009 ،رؤية اجتماعية متأصلة للصراع الدولي، مجلة كلية الآداب جامعة بنغازي ،العدد 32 .

المصادر الأجنبية:

1. Hegel –Philosophy of Righ –Trans By .T.M Knox at the Clerenden Press . Oxford 196.'1
2. Charles taylor – Hegel – Cambridge UNI – Press , London, 1983 .
3. Hobbes – leviathan – Indin – poll, the library of liberal arts, Bobbs. Merrill Publishing, 1993.